مجلس الأمن

السنة السادسة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٤٣٩٤**

يوم الإثنين، ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، الساعة ٠٠/١٢

نيويورك

الرئيس:	السيد راين	(أيرلندا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد غرانوفسكي
	أوكرانيا	السيد كوتشنسكي
	بنغلاديش	السيد أحسان
	تونس	السيد تقية
	جامايكا	الآنسة دورانت
	سنغافورة	السيدة لي
	الصين	السيد تشن شو
	فرنسا	السيد لفيت
	كولومبيا	السيد فالديفيسو
	مالي	السيد عون
	موريشيوس	السيد كونجول
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جيرمي غرينستوك
	النرويج	السيد كولبي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد كننغهام

جدول الأعمال

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178.

01-59271 (A)
0159271

افتتحت الجلسة الساعة ١٢/٢٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

مسائل عامة تتصل بالجزاءات

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالتين من ممثلي ألمانيا والسويد يطلبان فيهما دعوتهما إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة، أعتزم، بموافقة المجلس، أن أدعو هذين الممثلين للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون لهما حق الرد، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة، والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل كل من السيد كاستراب (ألمانيا)، والسيد دالغرين (السويد)، مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة من المراقب الدائم لسويسرا يطلب فيها دعوته للاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس.

ووفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم أسمع اعتراضا، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة للمراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة للاشتراك في المناقشة، دون أن يكون له حق التصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد ستايهلين (سويسرا) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وفي حالة عدم وجود اعتراض، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت، إلى السيد إبراهيما فال، الأمين العام المساعد للشؤون السياسية.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. والمجلس يجتمع الآن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

وسيستمع المجلس إلى إحاطات من المراقب الدائم لسويسرا والممثلين الدائمين لألمانيا والسويد.

وأود أن أذكر أعضاء المجلس بالتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراتنا السابقة، وهو أن شكل جلسة هذا الصباح لا يقصد به إرساء أية سابقة عامة.

وحيث أنه لا توجد قائمة متكلمين لهذه الجلسة، فإنني أدعو من يرغب من أعضاء المجلس في أن يتكلم أو يوجه أسئلة، أن يوضح ذلك للأمانة العامة اعتبارا من الآن.

ووفقا للمقرر المتخذ في أول الجلسة، أعطي الكلمة للمراقب الدائم لسويسرا لدى الأمم المتحدة.

السيد ستايهلين (المراقب الدائم لسويسرا) (تكلم بالانكليزية): أولا، أود أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة المجلس، كما أود أن أشكركم على عقد جلسة اليوم وإعطائي الكلمة.

على امتداد العقد الماضي، أصبحت الجزاءات أداة مهمة في يد مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، كما زاد عدد نظم الجزاءات زيادة كبيرة. وسويسرا، بوصفها دولة غير عضو في الأمم المتحدة، تطبق جزاءات الأمم المتحدة على

أساس مستقل. وهي بذلك تؤكد التزامها بتعزيز السلم والأمن الدوليين، وتضامنها مع المجتمع الدولي.

إن حكومة بلادي تتشاطر الشواغل المعرب عنها حول ضرورة زيادة فعالية الجزاءات مع التقليل إلى الحد الأدنى من تأثيرها الإنساني السلبي على السكان المدنيين، وكذلك الآثار الاقتصادية المناوئة التي تسببها نظم الجزاءات الشاملة لدول ثالثة. ومفهوم الجزاءات المستهدفة يعالج هذه الشواغل. فهي تستهدف بالتحديد التركيز على المسؤولين، من أفراد وجماعات عن السياسات التي يدينها المجتمع الدولي، دون المساس، على النحو الأمثل، بالقطاعات السكانية الأخرى والعلاقات التجارية الدولية.

وفي هذا السياق، تعد الجزاءات المالية المستهدفة واحدة من المسائل التي حظيت باهتمام خاص. وسويسرا بوصفها أحد المراكز المالية الكبرى، لديها خبرة واسعة ودراية فنية كبيرة في مجال التعاملات المالية. وقد نظمت حكومة بلادي، بالتعاون مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، سلسلة اجتماعات لخبراء دوليين في انترلاكن ونيويورك، لدراسة جدوى الجزاءات المالية المستهدفة، وذلك في إطار فني غير رسمي. وهذه العملية التي نطلق عليها عملية إنترلاكن، وفرت محفلا للحوار فيما بين ممثلين من الحكومات الوطنية والهيئات الإقليمية وسلطات المصارف المركزية والأمانة العامة للأمم المتحدة، والقطاع المصرفي الخاص، والأوساط الأكاديمية، وأود أن أشكر جميع الدول وفرادى الخبراء الذين شاركوا بنشاط في هذه العملية. واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن شكري للأمين العام الذي شجع هذه العملية، ولأعضاء الأمانة العامة على مشاركتهم في العملية ودعمهم القيم لها.

وقد ركزت عملية إنترلاكن على الجوانب العملية والفنية المتصلة بتصميم جزاءات مالية فعالة، وكفالة تنفيذها بنجاح. والنتائج الرئيسية التي توصلنا إليها حتى الآن هي كالتالي:

أولا، تفهم أفضل للمتطلبات الفنية المحددة للجزاءات المالية المستهدفة، والشروط الأساسية اللازمة لضمان فعاليتها.

ثانيا، وحدات نمطية لغوية وتعريفات يمكن استخدامها كلبنات لصياغة قرارات مجلس الأمن في المستقبل. وهذه العناصر اللغوية النمطية من شأنها أن تنهض بوضع وتنفيذ القرارات في هذا المجال بطريقة أكثر اتساما بالطابع الموحد، وتفسيرها على نحو واضح لا لبس فيه.

ثالثا، التعرف على المتطلبات الأساسية القانونية والإدارية لتنفيذ الجزاءات المالية على المستوى الوطني. وهذا يتضمن وضع عناصر لإطار قانوني وطني.

أخيرا، تناولت المناقشات أيضا الحاجة إلى أن تطور الأمم المتحدة قدرات أكبر من أجل إدارة الجزاءات المالية ورصدها، بما في ذلك تقديم الإرشاد والمساعدة الفنية، لمساعدة الدول في تنفيذ الجزاءات على أساس متسق وثابت.

وبغية زيادة تطوير العمل الموضوعي المنجز في عملية إنترلاكن وجعله قابلا للتنفيذ، كلفت الحكومة السويسرية أحد المعاهد الجامعية، وهو معهد واطسون للدراسات الدولية بجامعة براون، بإجراء أبحاث إضافية، كانت نتيجتها - وهي التي نعرضها اليوم على مجلس الأمن، والتي سيتم توزيعها على جميع البعثات - كتيبا يعكس نتائج عملية إنترلاكن والإسهامات القيمة التي قدمها المشاركون في العملية. ويحدونا الأمل في أن يكون الكتيب مفيدا للمسؤولين عن صياغة قرارات مقبلة تتضمن فرض جزاءات مالية مستهدفة، وكذلك للمسؤولين عن تنفيذ هذه القرارات هنا وفي مختلف العواصم.

واسمحوا لي أن أضيف أن أحد الشروط الأساسية لجعل الجزاءات المالية المستهدفة أكثر فعالية هي، بالطبع، القدرة على تحديد الهدف بوضوح. وهذا أيضا يعني ضمنا التحديد الفعال للمستفيدين الفعليين من الأصول المالية، من الناحية الاقتصادية. كما أنه عنصر أساسي في مكافحة غسل الأموال، وفي زيادة فعالية تعقب التدفقات المالية المستخدمة في الأعمال الإرهابية ووقفها، وهو ما طالب به قرار مجلس أمن ١٣٧٣ (٢٠٠١).

إن سويسرا، التي لديها إجراءات صارمة تتعلق ليس فقط بتحديد عملاء المصارف، بل أيضا بتحديد المستفيدين الفعليين - اقتصاديا - من الأموال المودعة لدى تلك المصارف، قدمت مؤخرا مقترحات ملموسة في هذا الصدد إلى فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمكافحة غسل الأموال، وهي هيئة أنشأتها مجموعة الـ ٧. ومن شأن هذه المقترحات أن تؤدي إلى وضع معايير دولية أعلى لتحسين فعالية القواعد المتعلقة بمعرفة من يجري التعامل معهم.

(تكلم بالفرنسية)

ومن المرجح أن تكون الجزاءات المالية المستهدفة أكثر فعالية عندما تعتبر كجزء من استراتيجية سياسية ودبلوماسية منسقة وأعم. وتتوقف الخيارات الاستراتيجية المتعلقة بأنواع الجزاءات التي ستفرض وبطرائقها على إجراء تحليل شامل لأوجه الضعف للبلد المستهدف أو الأطراف الفاعلة المستهدفة وكذلك على الإرادة السياسية اللازمة لإنفاذ تلك التدابير ولتقييم آثارها.

إن الجزاءات المستهدفة التي تركز على التدابير المالية لا تكفي وحدها لإرغام الحكومات أو الأطراف الفاعلة الأخرى على تعديل سلوكها والامتثال لالتزاماتها. ولكنها تمثل أداة هامة يمكن استخدامها بالاقتران مع تدابير أخرى. وفي هذا الصدد، أسعدنا أن نرى الحكومة الألمانية تواصل التفكير في عملية بون - برلين، التي استكشفت أشكالا أخرى للجزاءات المستهدفة، ونحن نرحب بنية الحكومة السويدية تغطية مسائل أخرى تتعلق بالجزاءات.

وفي الختام، أرى أن عملية إنترلاكن أظهرت لنا أن العناصر المفاهيمية والتقنية والعملية المطلوبة لزيادة فعالية الجزاءات المالية المستهدفة متوفرة. وتتعلق المسألة الآن، في المقام الأول بحشد الإرادة السياسية اللازمة على الصعيدين الدولي والوطني لتترجم هذه العناصر إلى واقع حي.

السيد كاستروب (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): أشكرك سيدي الرئيس على عقد هذه الجلسة. وعلى غرار ما قاله المتكلم السابق، المراقب الدائم عن سويسرا، أنا أيضا ممتن لإتاحة هذه الفرصة لي لكي أعرض عليكم نتائج ما يسمى بعملية بون - برلين.

وتتيح جلسة اليوم دليلا آخر على الأهمية الكبرى التي يعلقها مجلس الأمن على مسألة الجزاءات. وأنا على ثقة من أننا نتشاطر جميعا نفس الأهداف في هذا الصدد، ألا وهي تقليل الآثار غير المقصودة للجزاءات على السكان المدنيين في البلد المستهدف وفي بلدان أخرى إلى أدنى حد ممكن. وترمي نتائج كل من عملية انترلاكن وعملية بون - برلين إلى المساعدة على تحقيق تلك الأهداف من خلال تطبيق جزاءات مستهدفة أو ذكية - تتصل في الحالة قيد النظر بعمليات الحظر على الأسلحة والخطر على السفر.

واسمحوا لي أن أشير بإيجاز إلى بعض الحقائق الثابتة في التاريخ. في عام ١٩٩٨، أعلنت ألمانيا عن استعدادها لأن تقوم، بتنسيق وثيق مع الأمانة العامة للأمم المتحدة، بمواصلة العملية التي بدأتها سويسرا بنجاح. واستنادا إلى الخبرة التي اكتسبها زملاؤنا السويسريون في مجال فرض الجزاءات المالية، قررنا أن نشرك المجتمع المدني منذ البداية. لهذا، طلبنا من منظمة مستقلة، وهي مركز بون الدولي لعمليات التمويل

الذي له خبرة كبيرة في ميدان فرض الجزاءات، أن تنظم سلسلة من المؤتمرات والحلقات الدراسية، وحلقات العمل حول مسألتي حظر الأسلحة وحظر السفر. وكان المشاركون في هذه الأنشطة من الدبلوماسيين، وموظفي الأمم المتحدة، بالإضافة إلى خبراء أكاديميين، ومنظمات غير حكومية، والقطاع الخاص. وقد ثبت بعد فوات الأوان أن هذا هو الخليط الصحيح للتصدي لهذه المهمة الصعبة، ألا وهي دعم واضعي الجزاءات في مجلس الأمن بأساليب نموذجية لصياغة القرارات والقوائم الحصرية بغية تنفيذها بطريقة أفضل.

ومن الواضح أن نوعي الجزاءات - خطر الأسلحة وفرض قيود على السفر - لم يتم اختيارهما بشكل عشوائي، وإنما تم تحديدهما لأنهما يساعدان على تركيز العنصر القسري الذي لا يمكن تفاديه لأي نظام للجزاءات يفرض على من هم أكثر مسؤولية عن تهديد السلم والأمن. وقد كان التصدي للمسألتين في نفس الوقت عملية محددة تحديدا كافيا ومستصوبة سياسيا.

وأود أن أقدم لكم اليوم دليلا يتضمن النتائج العملية التي أسفرت عنها عملية بون - برلين. وسوف يرسل هذا الدليل إلى جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو يعرض قرارات نموذجية لمجلس الأمن بشأن حظر الأسلحة والجزاءات المتصلة بالسفر، ترافقهما حواش وتفسيرات مستفيضة. ويبين الدليل أيضا، في وثيقتين أخريين، حالة تنفيذ هذين النوعين من الجزاءات على الصعيد الوطني، وأخيرا، هناك تقرير يتضمن اقتراحات لرصد عمليات حظر الأسلحة وإنفاذها.

واسمحوا لي أن أؤكد هنا أن عملية بون - برلين والدليل المعروض على المجلس لا ينبغي فهمهما على أنهما يمثلان وجهة النظر الرسمية لحكومة ألمانيا الاتحادية، ولكنهما نتيجة لمداولات ومناقشات متأنية لخبراء شتى من خلفيات مختلفة. ومع ذلك، توافق حكومة بلادي إلى حد كبير في نفس الوقت على نتائج تلك العملية. ونحن مقتنعون بأن الوثائق المعروضة على المجلس يمكن أن تكون مفيدة للغاية في تصور نظم جزاءات فعالة وفي تقليل الآثار السلبية غير المقصودة على السكان المدنيين والدول الأخرى إلى أدنى حد ممكن.

ويتمثل الهدف الأساسي للأمم المتحدة في صون السلم والأمن في العالم. وبغية تحقيق هذا الهدف، يعهد الميثاق في فصله السابع إلى مجلس الأمن فرض بعض التدابير القسرية. وتظهر تجربة السنوات والشهور الأخيرة أن الجزاءات كانت وستظل أداة هامة في هذا السياق. وتدرك جميع الدول الأعضاء حقيقة أن فرض الجزاءات خطوة يصعب اتخاذها. ويتحمل جميع أعضاء المجلس، المنتخبين أو غير المنتخبين، مسؤولية جسيمة في هذا الصدد. وعندما يقرر أعضاء المجلس تطبيق الجزاءات، فإنهم يتصرفون بالنيابة عن مجموع أعضاء الأمم المتحدة.

ويمكن القول بشكل عام إنه لا ينبغي أن تكون الجزاءات عقابا، بل يجب أن تكون أداة تؤدي إلى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة. وهناك توافق في الآراء فيما بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أنه لا ينبغي لنظام الجزاءات أن يلحق الضرر بالسكان المدنيين الأبرياء، أو يؤثر على دول غير مستهدفة. بل ينبغي أن يركز على المسؤولين عن تهديد السلم والأمن الدوليين. ومن خلال الجزاءات، ينبغي أن يدرك هؤلاء الأشخاص أن مجتمع الأمم لا يسمح بأي سلوك معاد للسلم والأمن الدوليين، سواء كان عبر الحدود أو داخل البلاد. وبغية تحقيق هذا الهدف، تكتسي المداولات المستفيضة والصياغة الدقيقة للقرارات أهمية قصوى.

وأملي أن يتفق أعضاء المجلس معي على حقيقة أن نظم الجزاءات لم تكن كلها ناجحة في الماضي في هذا الصدد. فمقياس النجاح الوحيد هو إيقاف السلوك غير المقبول. وبعض الجزاءات لم تؤد إلى الامتثال لميثاق الأمم المتحدة؛ والبعض الآخر كانت له آثار جانبية سلبية بشكل غير متناسب على السكان المدنيين و/أو على دول أخرى، وفي أسوأ الحالات على كليهما معا. بل إن أكثر الجزاءات توازنا وصقلا ما زالت تعتمد على التنبؤ بسلوك الطرف المعتدي. وإذا أثبتت أداة ما عدم فاعليتها فيكون علينا التزام بأن نعيد النظر ونعيد التقييم لمعرفة ما إذا كان إحداث تغيير في هذه الأداة ستكون له نتيجة أفضل. ورد الفعل المرن على استمرار سلوك سيء دليل ليس على الاستسلام، بل على استخدام أذكى للأدوات القانونية المتاحة.

وترى بلادي أن الجزاءات المستهدفة وحدها هي التي يمكن أن تحقق أهدافها. وتعني عبارة ''المستهدفة'' أنها تركز على المسائل الحاسمة مثل المسائل المالية أو الأسلحة، كما تركز على مجموعة محددة؛ وهي تعني أيضا إعادة النظر بشكل منتظم في نظام الجزاءات ونتائجه.

والحلول النموذجية التي يشملها الدليل المعروض على الأعضاء ينبغي أن تعتبر مرجعية هامة تستحق أن ينظر فيها المجلس بدقة. ويحدونا الأمل أن تساعد تلك النصوص أعضاء المجلس على صياغة أو إعادة صياغة الجزاءات المحددة الأهداف لتحسين فعاليتها.

ولا يسعني أن أختتم بياني بدون أن أذكر أن أكثر القرارات المتعلقة بالجزاءات تحديدا يمكن أن تفشل إذ كانت بعض الدول الأعضاء تفتقر إلى الإرادة السياسية للالتزام بها. والتوصيات التي تحدد في وثائقنا تهدف إلى تحقيق مستوى أفضل من التنفيذ على الصعيد الوطني. ولكن المسألة ستظل مسألة التزام وإرادة من قبل كل دولة عضو للمضي بالتدابير القسرية إلى تحقيق النجاح: إلى امتثال الدولة المعنية بميثاق الأمم المتحدة.

واسمحوا لي أن أعرب عن شكري للأمانة العامة على دورها المُعين ومشاركتها النشطة. وأود أيضا أن أشكر العديد من أعضاء الأمم المتحدة الذين شاركوا في العملية وأثروها.

أخيرا، اسمحوا لي أن أشكركم مرة أخرى، سيدي الرئيس، على هذه الفرصة لتشاطر نتائج عملية بون/برلين مع مجلس الأمن.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): الآن يسرني أن أعطي الكلمة لمعالي وزير خارجية السويد، السيد هانز دالغرين.

السيد دالغرين (السويد) (تكلم بالانكليزية): جلسة مجلس الأمن هذه المتعلقة باستخدام الجزاءات ذات صلة مباشرة بالتحديات الحاضرة في أذهاننا جميعا هذه الأيام. وقد أصبح البحث عن أدوات فعالة لمواجهة مهددات السلم والأمن الدوليين أكثر إلحاحا وأكثر أهمية من أي وقت مضى. ولذا فإن من الصائب الآن التركيز على البحث عن السبل والوسائل اللازمة للتعامل مع مصادر العدوان والصراع واحتوائها.

تمثل الجزاءات جزءا هاما من مجموعة أدوات مجلس الأمن للقيام بمسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. وإذا أمكن تحسين الجزاءات وجعلها أكثر فعالية، فمن شأنها أيضا تعزيز سلطة المجلس. وستجعل الأمر أكثر سهولة لهذه الهيئة لا لتقول ما هو صحيح فحسب، ولكن لتفعل ما هو صحيح أيضا.

لقد ظل هدف الجزاءات عادة تحقيق أقصى حد من التأثير على إرادة وقدرة وسلوك صانعي القرار - إلى الدرجة التي تدفعهم إلى تغيير سلوكهم - بينما تقلل إلى الحد الأدنى الضرر الواقع على الآخرين، مثل المدنيين الأبرياء. تلك هي

النظرية. ولكن عمليا، تكون القصة مختلفة في أغلب الأحيان.

لقد شهدنا كيف أن قرارات المجلس، حتى ذات الأثر الاقتصادي الكبير على الهدف، أدت إلى تغيير ضئيل في السلوك أو لم تؤد إلى أي تغيير. وشهدنا العديد جدا من الجزاءات يجري انتهاكها أو الالتفاف حولها. وشهدنا العديد من الآثار الجانبية، حيث تكون الفئات الضعيفة هي الأشد تضررا.

ولا عجب في أن يوجد شعور بالإحباط هنا. وقد شعرت شخصيا بذلك الإحباط قبل بضع سنوات كرئيس للجنة الجزاءات المتعلقة بسيراليون. وأتذكر وقوفي هناك على الحدود بين ذلك البلد وغينيا ومشاهدتي كيف أن الأمر كان سهلا لخرق حظر توريد الوقود بمجرد سلوك طريق آخر عبر الغابة.

ولذا فقد ظل أحد الأسئلة القائمة هو ما إذا كان يمكن جعل هذه الجزاءات أكثر فعالية وفي ذات الوقت أكثر إنسانية. وذلك السؤال بدوره دفع إلى البحث عن الجزاءات الذكية. ومضى البحث إلى مدى أبعد من خلال المبادرتين الممتازتين اللتين قدمتهما حكومتا سويسرا وألمانيا. ونرى أن ما نقله للتو السفير ستيهلين والسفير كاسترب، يمثل إسهاما هاما في تشديد الجزاءات المالية وقيود السفر وحظر الأسلحة. وهذا ينطبق على الصعيدين النظري والتطبيقي.

ولكننا تعلمنا أيضا من خلال الأنشطة التي جرت في إنترلاكن وفي بون وفي برلين أن هناك الكثير مما يمكن عمله لتطوير مفهوم وممارسة الجزاءات الذكية. ويسرني أن أعلن أن حكومة السويد مستعدة الآن لمواصلة العمل الهام الذي اضطلعت به من قبل سويسرا وألمانيا. فمن خلال ما سنطلق عليه عملية استكهولم، سندعو طائفة واسعة من ممثلي الحكومات، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات الإقليمية، والدوائر الأكاديمية وكذلك، بالطبع، الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة، إلى المشاركة في المسعى. وهذا مشروع سيجري تنفيذه خلال سنة واحدة، مع حلقة دراسية ختامية في الخريف المقبل.

سيكون أحد محاور التركيز الخاصة في تلك العملية منصبا على تنفيذ ومراقبة الجزاءات المحددة الأهداف، وعلى اقتراح تحسينات، والارتكاز على ما أنجز فعلا في العملية حتى الآن. وذلك يشمل مسألة كيفية إدخال قرارات مجلس الأمن في التشريع الوطني على نحو أكثر انسجاما وفعالية. ويشمل كيف يمكن للأمم المتحدة ودولها الأعضاء أن تضمن على نحو أفضل الرصد الحقيقي للامتثال للجزاءات وإنفاذها: إذ لا يزال هناك الكثير من النقص. وسوف ننظر أيضا في كيفية مساعدة الدول الأعضاء بأفضل وجه على تنفيذ أنظمة الجزاءات، وفي ما هو الدعم التقني والمالي الذي قد يكون مطلوبا.

ثمة موضوع آخر سيكون ذا طابع مفاهيمي أكثر. فإن أمكن إيجاد تفهم أوضح داخل المجتمع الدولي لنطاق الجزاءات وقيودها على السواء، فقد يكون من الأيسر حينئذ من الناحية العملية اتباع سياسة للجزاءات أكثر فعالية. وسننظر في كيفية القيام بذلك.

وتتطلع حكومتي إلى إجراء تبادل فعال مع الدول الأعضاء الأخرى ومع الجهات الفاعلة الأخرى في هذه العملية. ويحدونا الأمل أن ييسر هذا التبادل من المضي في السعي إلى جعل الجزاءات أداة أكثر فعالية ليستخدمها مجلس الأمن. وإننا جميعا سنتطلع إليكم، سيدي الرئيس، وإلى زملائكم الـ ١٤ لاستخدام هذه الأدوات، خاصة في ضوء التهديدات الجديدة والتي ستستجد. ولا يوجد برهان تطبيقي أفضل على كيفية إنجاز ذلك من قرار مجلس الأمن التاريخي عندما اعتمد، بالإجماع، القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١).

الرئيس (تكلم بالانكليزية): قبل أن أدعو أعضاء المجلس إلى توجيه الأسئلة أو الملاحظات، سأعطي الكلمة الآن للأمين العام المساعد للشؤون السياسية، السيد إبراهيم فال، لتقديم إحاطة إعلامية.

السيد فال (تكلم بالانكليزية): إن التدابير الإلزامية التي تُفرض بموجب المادة الحادية والأربعين من الفصل السابع من الميثاق تمثل اليوم، أكثر من أي وقت مضى، أداة هامة متوفرة لمجلس الأمن في سعيه إلى صون واستعادة السلم والأمن الدوليين. ومع ذلك، تم الإعراب عن شواغل بشأن الآثار السلبية التي يمكن أن تكون للجزاءات الشاملة على السكان المدنيين وعلى الدول المجاورة وغيرها من الدول المتضررة. والصعوبات التي ووجهت في تنفيذ المادة الخمسين من الميثاق وأكدت أيضا الحاجة إلى النظر في إمكانية تحسين أداة الجزاءات. وقد شدد الأمين العام، في تقريره عن أعمال المنظمة وفي تقريره عن أفريقيا، على الحاجة إلى آلية تجعل الجزاءات أداة أقل حدة وأكثر فعالية. ولذا فإن الجهود الرامية إلى تطوير مفهوم الجزاءات الذكية، التي تسعى إلى الضغط على الأنظمة أكثر منها على الشعوب وبالتالي الحد من التكاليف البشرية، تحظى بالترحيب. وتحتاج الجزاءات إلى تهذيب دائم لتعزيز فعاليتها ولتخفيف أي آثار سلبية ممكنة، وبالتالي توطيد الدعم من المجتمع الدولي.

والدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والخبراء الأكاديميون، ظلوا، بمساعدة كبيرة من الأمانة العامة، يبذلون الجهود الرامية إلى الإسهام في تحقيق ذلك الهدف. وينبغي ملاحظة أن التدابير التي فرضها مؤخرا مجلس الأمن كانت محددة الأهداف.

وسلسلة الحلقات الدراسية للخبراء المعقودة في انترلاكن باستضافة من الحكومة السويسرية في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، وبدعم كبير من الأمانة العامة، بشأن تحديد أهداف الجزاءات المالية لمجلس الأمن، استكشفت الأساس اللازم للتعاون بين الدول الأعضاء، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية والخبراء في الميدان، فضلا عن وضع وتطبيق جزاءات مالية محددة الأهداف لمجلس الأمن ضد النخبة الصانعة للقرار.

وبعد الاستماع إلى ما ذكره ممثل سويسرا للتو، ليس من الضروري أن نعود إلى الحديث عن نتائج الحلقة الدراسية التي عقدها الخبراء في إنترلاكن، باستثناء ملاحظة أن آلية الرصد المتعلقة بالجزاءات ضد الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (اتحاد يونيتا) تسعى في الوقت الحالي إلى وضع بعض توصيات إنترلاكن قيد التنفيذ من خلال تعقب العمليات المالية للاتحاد. ويحدوني الأمل أن المعرفة التي اكتسبت في انترلاكن يمكن أن يستفاد منها بشكل ناجح وأن تطبق في سياق عمل اللجنة التي أنشأها مجلس الأمن مؤخرا بشأن مكافحة الإرهاب.

إن عملية بون/برلين، التي جرت بين عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، استعرضت أوجه النجاح والقصور بالنسبة لعمليات حظر الأسلحة والسفر. وهنا، أيضا سأختصر كلامي على ضوء ما قاله ممثل ألمانيا لتوه بشأن نتائج عملية بون/برلين. فالكثير من المقترحات التي قدمت هناك ونوقشت في إطار الفريق العامل التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات، أسهمت مساهمة كبيرة في تحسين القرارات المتعلقة بالعقوبات.

والأعمال المشابهة للعمل المضطلع به في إنترلاكن وبرلين، ينبغي أن تستمر من أجل بلورة العقوبات الذكية، وأود على وجه الخصوص أن أرحب باضطلاع السويد بهذا الدور من خلال البناء على العمل السابق، وهذه المرة في سياق الحلقات الدراسية للخبراء وكذلك، في جملة أمور أخرى، رصد وتنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن.

وهنا أيضا لا أجد حاجة إلى الإسهاب في الحديث بعد كل ما ذكره ممثل السويد.

الجزاءات إذا أريد لها أن تبقى أداة مفيدة تحت تصرف مجلس الأمن من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، فلا بد من إجراء حوار بنَّاء بشأن تنفيذ تلك الجزاءات ورصدها. ولا بد من إيجاد حلول عملية للصعوبات التي ينطوي عليها رصد الجزاءات. وهذه المهمة هي المسؤولية الأساسية للدول الأعضاء، وإن كانت هذه الدول تفتقر غالبا إلى القدرة على رصد تنفيذ الجزاءات وتحتاج إلى المساعدة من أجل الوفاء بهذه المسؤولية. ويمكن أن تقدم مثل هذه المساعدة إلى الدول الأعضاء المهتمة بالأمر من خلال أمانة معززة للجنة الجزاءات وأيضا من خلال المنظمات الإقليمية المختصة. ويمكن لمجلس الأمن أن يشجع الدول على الامتثال بمواصلة إيلاء قدر أكبر من الاهتمام للتخفيف من حدة الآثار السلبية للتدابير الجزائية على السكان المدنيين والدول الثالثة. إن تقديم الدعم للدول المجاورة وتوفير الحوافز لها يمكن أن يعززا كثيرا من الفعالية الممكنة للجزاءات.

ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن ينظر في اتخاذ خطوات لتقديم المساعدة، عند الطلب، للدول الأعضاء في تطوير مقدرة قانونية وإدارية أكبر لتنفيذ قرارات المجلس. والواقع أن كثيرا من الدول الأعضاء لا تمتلك القدرة القانونية والمؤسسية اللازمة لتنفيذ هذه التدابير. وبغية مساعدة تلك الدول، يمكن للأمم المتحدة أن تضع أمثلة للتشريعات النموذجية، كما حدث خلال عملية إنترلاكن، ومن شأن ذلك أن يمكِّن الدول الأعضاء المهتمة من إدخال التعديلات اللازمة في قوانينها وأنظمتها الداخلية بما يسمح بالامتثال للجزاءات التي تقررها الأمم المتحدة.

لقد عالج مجلس الأمن مسألة الحوار البناء والدعم الفعال من خلال إنشاء أفرقة خبراء وآليات، وإن بعض لجان الجزاءات تعكف على النظر في مسألة تحسين التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية المشتركة في تنفيذ الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن. ويدعو عدد من الدول الأعضاء إلى إنشاء آلية دائمة لرصد الجزاءات بغية تحديد الأهداف بدقة أكبر وتنفيذ الجزاءات الذكية واسترعاء نظر مجلس الأمن إلى أية معلومات تنم عن عدم التعاون وعدم الامتثال. وسيسمح هذا بمتابعة أكثر منهجية لأولئك الذين ينتهكون الجزاءات أو من لا يتعاونون مع لجان الجزاءات، بالإضافة إلى توفير نقطة اتصال بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى التي تعالج موضوع الجزاءات، مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

إن ما تشتد إليه الحاجة هو تحقيق تنسيق أفضل بين جميع الأطراف المعنية بتنفيذ نظام الجزاءات. وفي الآونة الأخيرة اتجهت لجان الجزاءات إلى إقامة تعاون قوي مع المنظمات الدولية والإقليمية المشتركة في تنفيذ أنظمة الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن مثل منظمة الطيران المدني الدولي والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية. ويناقش رؤساء لجان الجزاءات بشأن أنغولا وليبريا وسيراليون الآن طرق زيادة التعاون بين لجانهم، بهدف عقد اجتماع مشترك.

ويمكن لمجلس الأمن أيضا أن يستفيد بشكل أكبر من التقييمات الإنسانية قبل فرض الجزاءات، وأن يواصل رصد الأثر الإنساني بعد فرضها، كما حدث مؤخرا في حالتي أفغانستان وليبريا.

إن استخدام الجزاءات الإلزامية، كما ذكر الأمين العام ''أداة قيمة في متناول مجلس الأمن يمكن بها للأمم المتحدة ممارسة الضغط دون اللجوء إلى استخدام القوة''. كما أكد الأمين العام على أهمية مواصلة ''الجهود الرامية من

أجل دمج جزاءات أكثر ذكاء وأكثر إحكاما في أهدافها ضمن استراتيجية وقائية شاملة''. والجزاءات المحكمة الأهداف يمكن أن يكون لها دور وقائي ورادع هام، وأحث الأعضاء على النظر في استخدام الجزاءات في هذا السياق في المستقبل. ويمكن أن تكون جزاءات مجلس الأمن أيضا ردا محسوبا من جانب المجتمع الدولي على الانتهاكات الناشئة للقانون الدولي.

في الختام، لا يفوتني أن أكرر أن تقديم دعم كبير معزز للجان الجزاءات المختلفة، وإدارة الأمانة العامة لأنظمة الجزاءات بطريقة أكثر فعالية يقتضيان التزاما بتوفير الموارد الكافية لذلك. وفي حدود الموارد المتواضعة المتاحة تبذل الأمانة العامة قصارى جهدها لدعم عمل لجان الجزاءات. غير أن تطوير سياسات أكثر فعالية لجزاءات مجلس الأمن يقتضي توفير خبرات متخصصة ومقدرة تحليلية لدى الموظفين الذين يدعمون تلك اللجان.

ومن شأن هذه الخبرة الفنية والقدرة التحليلية المعززة أن تمكن الأمانة العامة من إدارة نظام للرصد يبعث على المصداقية بالتعاون مع الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية، وتقييم فعالية هذه الجزاءات. إن الخبرة الفنية لازمة على وجه الاستعجال في الأمانة العامة في مجالات مثل التكنولوجيا العسكرية، والاتجار غير المشروع بالأسلحة وبالماس غير المشروع وأنظمة الجمارك والتحقيقات، والشؤون المالية الدولية وإدارة الموارد. وثمة حاجة ملحة أيضا لتوفير خبرة قانونية أكبر. وخلاصة القول، إن جعل الجزاءات أكثر ذكاء ليس كافيا. وعلينا أن نوفر الوسائل اللازمة إلى جانب الإرادة لضمان نجاحها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر الأمين العام المساعد السيد فال على إحاطته الإعلامية.

السيد لفييت (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): مناقشة اليوم بالغة الأهمية. وأود أولا أن أشكر السفيرين جينو ستيهلين وديتر كاستروب على بيانيهما. وأهنئهما أيضا على نوعية وتفصيل وشمول النتائج التي تحققت في عمليات انترلاكن وبون - برلين. إن الطريقة التي تمت بها كانت بارزة ومثالية من وجوه عديدة. ونود أن نشكر السويد، من خلال وزير الخارجية السيد هانز داهلغرين، على استعدادها لمواصلة هذا العمل.

في المقام الأول، كان هذا النهج بارزا لأنه ارتكز على رغبة في التعاون وإجراء تبادل بناء للآراء بين أعضاء مجلس الأمن وغير أعضائه، من ناحية، والأمم المتحدة والمجتمع المدني، من ناحية أخرى. إن الكتيب الذي بين أيدينا يدين بالكثير، في الحقيقة، للإسهام المستنير الذي قدمه أكاديميون وباحثون ومهنيون من القطاع الخاص ومنظمات غير حكومية ومعاهد بحثية. ونحن نشكرهم جميعا بحرارة.

لقد جرت العملية بطريقة مثالية في سياق نهج مستهدف لتناول الجزاءات. وينبغي التذكير بأن الجزاءات لن تجدي إن لم تكن جزءا من استراتيجية سياسية شاملة. ويجب ألا تغيب عنا أبدا أهدافها. وكلما كان استهدافها أفضل، كان الضغط الذي يمارس عند الضرورة أعظم، بينما يخفف دائما خطر الآثار السلبية غير المرغوب فيها على السكان المدنيين الأبرياء، والدول التي تمثل أطرافا ثالثة. والتنفيذ على أفضل وجه ممكن سيكفل أقصى الأثر. وبينما نحن جميعا ملتزمون ببذل جهد لم يسبق له مثيل لمكافحة الإرهاب في كفاح اتخذ، على وجه الخصوص، شكل جزاءات اقتصادية ضد أسامة بن لادن ومعاونيه، لا يمكن لأحد أن يشك في أن نتائج عملية انترلاكن ستسهم إسهاما قيما ومفيدا على الفور. وعلاوة على ذلك، ماذا يمكن أن يقال بالنسبة إلى حظر توريد الأسلحة أن تنفيذه الفعال مسألة ملحة، لأن

الحظر عندما يكون فعالا حقا، يُمكِّن من إنهاء الحروب بسبب نقص توريدات الأسلحة.

الكتيب الذي قدم إلينا اليوم يتسم بنوعية ممتازة وجاء في الوقت المناسب. واسمحوا لي بأن أنتهز هذه الفرصة لأركز على نقطتين محددتين برزتا من النتائج المقدمة إلينا: وهي نتائج، كما يدرك المجلس، ذات أهمية خاصة للوفد الفرنسي.

أولا، يجب على مجلس الأمن أن يختتم عمله الطبيعي بشأن الجزاءات ويعتمد نتائج الفريق العامل المعني بالمسائل العامة التي تتصل بالجزاءات بأسرع وقت ممكن. لقد قام ذلك الفريق بعمل ممتاز تحت رئاسة السفير تشودري ممثل بنغلاديش. ونحن واثقون كل الثقة بقدرة السفير ريتشارد راين على توجيه عملنا تحت رئاسته إلى النجاح.

بالإضافة إلى هذا، يبدو لنا، كما أكد صديقنا السيد إبراهيم فول توا، إن الوقت قد حان لننشئ تحت سلطة وإشراف مجلس الأمن ولجانه الخاصة بالجزاءات، آلية موحدة دائمة لرصد الجزاءات ونقل المواد الأولية في الصراعات المسلحة.

إننا بحاجة إلى آلية موحدة. إن عامين من التجربة مع مختلف لجان الخبراء المخصصة التي أنشأها مجلس الأمن لرصد الجزاءات ضد اتحاد يونيتا، وسيراليون، وليبريا، وأفغانستان، أو للتحري عن الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في جمهورية الكونغو الديمقراطية، يبينان أن المشاكل وأنماط النقل هي نفسها من منطقة لأخرى. إن الشبكات والمسؤولين عن انتهاك الجزاءات والاتجار غير المشروع هي ذاتها في كثير من الأحيان، ونفس الأسباب تسفر عن نفس الآثار في كل حالة.

على سبيل المثال، المهرب فكتور بوت يظهر في كل تقرير. لقد عملت لجان الخبراء في نفس البلدان، مع نفس المؤسسات، وطرحت نفس الأسئلة. وبعضها كان عليه أن يعدل برامجه ليتجنب الوصول في نفس الوقت الذي يصل فيه زملاء لهم من لجان أخرى أو بعدهم بقليل. وعضوية مختلف اللجان كانت متشابهة بشكل ملحوظ لسبب بسيط جدا: المجلس ولجانه للجزاءات بحاجة دائما إلى نفس النوع من الخبرة التي لا تتوفر في الأمانة العامة. وهي أيضا نفس الخبرة التي نحتاجها لرصد الجزاءات ومراقبة وتحري دور الاتجار غير المشروع بالمواد الخام في الصراعات المسلحة. وهذا هو السبب في أننا نجد بانتظام في اللجنة تلو الأخرى خبيرا في الماس، وخبيرا في الاتجار غير المشروع بالأسلحة بل وخبيرا آخر في شبكات التمويل.

إن الآلية التي نقترحها ستكون أداة متاحة، تحت سلطة المجلس، سواء للمجلس أو للجان الجزاءات. وهي ستكلف بمهام محددة وسيطلب منها المجلس وضع تقارير منفصلة عن مختلف المسائل التي تدرس. إن المسألة لن تكون مسألة خلط كل شيء. بل على العكس من ذلك، ستكون مسألة كسب الفائدة التامة لأوجه التفاعل القائمة بين مختلف الموضوعات والأزمات المتصلة والمتداخلة، مع أنها ليس واحدة، وبخاصة على القارة الأفريقية.

يجري كثيرا جمع قدر كبير من البيانات المتداخلة أحيانا من قبل مختلف اللجان. وقد حان الوقت للتعامل معها بطريقة أكثر تماسكا. باختصار حان الوقت ليكون المجلس أكثر انتظاما ولينشئ آلية تتجنب أية ازدواجية بين اللجان ذات الاختصاصات المتشابهة. ونحن بهذا نضيع قدرا أقل من الطاقة والوقت والمال.

والسبب الثاني لإنشاء هذه الإدارة الجديدة هو أننا بحاجة أيضا إلى أداة رصد دائمة، وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بالجزاءات المفروضة ضد اتحاد يونيتا. وقد أظهرت التجربة أن من المحتم ضمان استمرارية الرصد، ما دامت

الجزاءات باقية، وإلا سترسل إشارة سياسية كارثية. وقد كانت هذه تجربتنا الأسبوع الماضي في مناقشتنا بشأن اتحاد يونيتا والطلبات التي تقدمت بها حكومة أنغولا.

الجزاءات يجب أن تكون، بطبيعة الحال، محددة من حيث المدة، لكنها ينبغي أن تنفذ تنفيذا فعالا ما دامت سارية. ولكي يتحقق ذلك. يجب أن يكون تنفيذها موضع الرصد والمساعدة على حد سواء. وفي هذا الشأن سيمكن إنشاء أداة رصد دائمة موحدة - كما أكد السيد فال من إقامة علاقات عمل طويلة الأجل مع المنظمات الإقليمية والتقنية، مثل منظمة الوحدة الأفريقية، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (إنتربول)، والمنظمة العالمية للجمارك، ومنظمة الطيران المدني الدولي التي لا غنى عن تعاونها من أجل ضمان احترام الجزاءات.

ولقد أحاطت فرنسا علما في الأسبوع الماضي، في سياق مشاوراتنا بشأن توسيع نطاق آلية رصد الجزاءات المفروضة على يونيتا، باهتمام أعضاء المجلس بأفكارنا واستعداد الجميع لإجراء مناقشات جدية، من أجل التوصل إلى توافق في الآراء بشأن المسألة في أسرع وقت ممكن. وبهذه الروح، يعتزم وفدي تقديم اقتراح مستكمل وطلب إجراء مناقشات على مستوى الخبراء، بغية التوصل إلى قرار إجماعي للمجلس. ونعتقد أن النهج الذي يستند إلى توافق في الآراء لا غنى عنه في معالجة هذه المسألة.

السيد كوتشنسكي (أوكرانيا) (تكلم بالانكليزية): نحن ممتنون جدا لكم، يا سيادة الرئيس، لقيامكم بعقد هذه الجلسة الهامة لمجلس الأمن بشأن مسألة نوليها اهتماما بالغا. كما نود أن نشكر الأمين العام المساعد إبراهيما فال للإحاطة القيمة التي قدمها. ويسرنا أن موضوع المسائل العامة للجزاءات قد تخلى أخيرا عن المكان الذي كان يحتله عادة خلال بضعة الأشهر الماضية كحاشية لبرنامج العمل الشهري للمجلس وأنه ينظر فيه حاليا في شكل مفتوح. ونأمل بأن يستأنف المجلس من الآن فصاعدا اهتمامه بهذه المسألة الهامة.

وأود أن أشكر ممثلي ألمانيا والسويد وسويسرا للمبادرة التي قدموها وللمطالبة بإجراء هذه المناقشة وعرض كتيبات ''النتائج النهائية'' لعمليات بون - برلين و''انترلاكن'' بشكل واضح وسهل الاستعمال. وآمل أن تصبح تقارير مجلس الأمن يوما ما تحليلية ومفيدة مثل الكتيبات التي تم تعميمها اليوم. إن هذه المبادرات مبادرات هامة أصبحت جزءا هاما من عملية عامة أدت إلى تحقيق تحسينات ملموسة في سياسة مجلس الأمن في مجال الجزاءات في السنوات الأخيرة.

وأني آمل في أن ينظر المجلس بعناية في نتائج عمليات بون - برلين و''انترلاكن'' وتطبيقها في عملنا. ولقد قلت إني ''آمل''، يا سيادة الرئيس، لأن سجل المجلس في هذا المجال لا يرقى إلى الكمال. ولا يسعني إلا أن أعرب عن أسفي العميق إزاء التحرك البطيء والطويل الأمد في النظر في مشروع النتائج التي توصل إليها الفريق العامل المعني بالجزاءات، التي تحتوي، في جملة ما تحتوي، على إشارات محددة إلى عمليات بون-برلين و''انترلاكن''.

وأيا كانت مواقفنا الفردية والوطنية إزاء النتائج التي توصل إليها الفريق، فإنه ليس بوسعنا أن نتجاهل ببساطة عمله ومشروع النتائج التي عرضها الرئيس. ونعترف بأن من المستحيل عمليا التوصل إلى توافق في الآراء بشأن جميع المسائل المتصلة بمسألة الجزاءات، ولا بد أن يتم العمل على التوصل إلى حلول وسط فيما بين الوفود. وأعتقد أن النتائج التي توصلنا إليها حتى الآن هي أفضل ما نستطيع عمله في ظل الظروف. وينبغي لنا، عاجلا أم آجلا، أن نتخذ قرارنا

النهائي بشأن التقرير، وأظن أن الوقت قد حان لأن يقوم المجلس بذلك.

ولا يسعني القول إن وفدي راض تماما عن الأحكام الواردة في مشروع التوصيات. فكثير من اقتراحاتنا، مع الأسف، لم تظهر في الورقة. ويمكن قول الشيء نفسه بالنسبة للوفود الأخرى.

وعلى الرغم من أننا ندرك أنه ليس باستطاعتنا أن نحصل على كل ما نريد، فإننا في الوقت نفسه نعتبر أنه ليس من المناسب ومن الضار أن نتخلى عما تم تحقيقه حتى الآن خلال كل هذه الأشهر من المفاوضات.

وأخيرا، أعتقد بأننا لن نتمكن من أن ننظر بجدية في المسائل المتصلة بالجزاءات دون استعراض السبل الكفيلة بتعزيز قدرة الأمم المتحدة في هذا المجال. وينبغي أن يعتبر إنشاء مكتب أو وحدة داخل الأمم المتحدة لرصد الجزاءات المستهدفة فضلا عن استغلال السلع ذات القيمة المرتفعة والاتجار غير المشروع بها في الصراع المسلح، جزءا هاما لا من سياسة الجزاءات بحد ذاتها فحسب، وإنما جزءا من استراتيجية المجلس لمنع الصراعات بوجه عام.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): ما زال لدي عدد كبير من المتكلمين على قائمتي. وسوف أعمد، بموافقة المجلس، إلى تعليق الجلسة الآن. ويحتاج المجلس، بطبيعة الحال، إلى استئناف مناقشة هذا البند في وقت لاحق.

علقت الجلسة الساعة ١٥/١٣.